TUNISIA

مداخلة الوفد التونسي

بمناسبة النقاش العام
للدورة 70 للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين
والجزء رفيع المستوى حوا انعدام الجنسية

جنيف ، 7-11 أكتوبر 2019

السيد الرئيس ،
السيد المفوض السامي لشؤون اللاجئين ،
السيدات والسادة ،

في البداية ، اسمحوا لي ، سيّدي الرئيس ، أن نعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا لجهودكم الخيّرة في تسييروتوجيه أعمال اللجنة التنفيذية وكذاك خلال اجتماعات اللجنة الدائمة .

كما يثمّن وفد بلادي ما يبذله السيد فيليبو غر لدي ، المفوض السامي لشؤون اللاجئين والفريق العامل بالمفوضية ، من جهود كبيرة لتوفير المساعدة والحماية الدولية للاجئين في ظل استمرار وازدياد النزوح القسري للاجئين والمهجّرين وبلوغها هذه السنة أيضا أعدادا قياسية .

وتنضم تونس للبيان الصادرعن وفد زمبابوي باسم المجموعة الافريقية .

السيد الرئيس ،
السيد المفوض السامي ،

نثمّن عقد الجزء رفيع المستوى خلال أعمال هذه اللجنة وذلك بمناسبة بلوغ منتصف عشرية حملة "أنا أنتمي" حول إنهاء انعدام الجنسية . وهي مناسبة لنا جميعا لمعاضدة ودعم كافّة الجهود الرامية الى معالجة هذه المسألة الهامّة بغية تمكين هاته الاقلية من حقوقها وحفظ كرامتها .

وإن تونس ، الدولة الطرف في اتفاقية سنة 1954 المتعلقة بوضع الاشخاص عديمي الجنسية و اتفاقية سنة 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية ، تعمل على حماية الحق في الجنسية كحق من حقوق الإنسان الأساسية . ونؤكّد في هذا الخصوص على أن مجلة الجنسية التونسية تضمن هذا الحق من خلال وضع القواعد والشروط القانونية التي تحدد كيفية اكتسابها وفقدانها ، علما وأن سحب الجنسية التونسية أصبح ممنوعا بمقتضى الدستور التونسي حيث ينصّ الفصل 25 على تحجير سحب الجنسية التونسية من أي مواطن .

وعملت تونس على تكريس المساواة الفعلية بين المرأة والرجل باتجاه تحقيق المساواة بين الأب والأم في إسناد جنسيتهما للأبناء وهي بذلك عريقة وسبّاقة من بين دول منطقتنا . إضافة الى ذلك، نودّ الإشارة إلى أن الفصل 8 من مجلة الجنسية التونسية ينصّ على منح الجنسية التونسية لمن ولد بتونس لأبوين عديمي الجنسية ومقيمين بها منذ 5 سنوات على الاقل، وأن الفصل 9 من نفس المجلة ينص على منحها لمن ولد بتونس لأبوين مجهولين . كما لا يفوتني أن أذكر احتضان تونس وترأسها

لاجتماع وزاري عربي يوم 28 فيفري 2018 في اطار حملة "أنا أنتمي" بالتعاون مع المفوضية وجامعة الدول العربية ، خصّص لموضوع الانتماء والهوية القانونية .

السيد الرئيس ،
السيد المفوض السامي لشؤون اللاجئين،

تؤكّد تونس على مبادئ التضامن بين الدول وتقاسم المسؤوليات على المستوى الدولي من أجل تحمّل الاعباء بطريقة عادلة في مواجهة أزمات اللجوء والنزوح القسري.

ونتطلّع في هذا السياق الى انعقاد النسخة الاولى من المنتدى العالمي حول اللاجئين بعد نحو شهرين من الان ، ونعتبرها مناسبة للوقوف على مدى تنفيذ التعهدات والالتزامات التي عبرت عنها الدول في إطار الميثاق العالمي للاجئين الذي تم اعتماده في نهاية سنة 2018 ، وخاصة في ما يتعلق بإمكانيات جديدة لإعادة التوطين وتوسيع الحلول ، دون الاقتصار على الدعم المالي للدول المحتضنة للاجئين . كما نؤكد في نفس الاطار على ضرورة تقديم المساعدة للدول بهدف الاستجابة الطارئة للتحركات الواسعة للاجئين والنازحين ، وخاصة منها تلك التي تمرّ بظروف خاصة أو بمسارات انتقالية ، بما من شأنه أن يسهم في تخفيف أعباءها وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ويحفظ كرامة المهجّر ويكفل حمايته من ناحية أخرى .

السيد الرئيس ،
السيد المفوض السامي،

في الختام، أود التأكيد على التزام تونس الثابت وتمسّكها بتعهّداتها الدولية في مجال حماية حقوق الانسان وتطبيق القانون الدولي الانساني ومبادى التضامن الدولي . كما أغتنم هذه المناسبة لتثمين دعم المفوضية لبلادي ولعلاقات التعاون والتنسيق القائمة بين مكتبها بتونس ومختلف الاطراف التونسية المعنية ، ونبارك تنويع هذا التعاون وتوسيعه .

وشكرا السيد الرئيس .